

استهداف الأطفال في شهر تموز من قبل القوات الحكومية

الجهة التي قامت بالتوثيق : الشبكة السورية لحقوق الإنسان

القاعدة 135 من القانون العرفي الإنساني : يتمتع الأطفال المتأثرون بالنزاع المسلح باحترام خاص وحماية خاصة. إن المدنيين هم الجزء الأعظم من الضحايا الذين سقطوا على يد القوات السورية حيث تبلغ نسبتهم 85 % و أقل من 15 % من الضحايا هم من الثوار المسلحين ، وهذه النسبة في قتل المدنيين هي أعلى من النسبة في الحرب العالمية الثانية حيث سقط 57 % من المدنيين .

تبلغ نسبة الأطفال من المجموع الكلي للضحايا المدنيين 11 % وهو مؤشر مرتفع جدا ومعدل مخيف في قتل الأطفال ، وهذا مؤشر بالغ في الوضوح على أن القوات الموالية للحكومة السورية تستهدف المدنيين عبر صواريخ سكود و القصف الممنهج و اليومي بشكل متعمد ومقصود ، وبشكل عشوائي غوغائي عبر البراميل المتفجرة التي تحتوي مادة TNT التي تلقى من الطائرات فوق رؤوس الأهالي دون أدنى تمييز .

قتل منذ بداية شهر تموز وحتى 27/ تموز /2013 ما لا يقل عن 223 طفل يتوزعون على المحافظات السورية حسب التالي :

حلب: 63	مجزرة بالنيرب يو أمس راح ضحيتها 27 طفل
دمشق وريفها: 51	درعا: 35
ادلب: 27	حمص: 21
الحسكة: 9	طرطوس: 6
الرققة: 5	حماه: 5
دير الزور: 1	القنيطرة: 1

أنواع مختلفة و متعددة لقتل الأطفال :

1. عبر القصف .
2. عبر عمليات القنص .
3. عبر الاقتحامات والاعدام الميداني .

ولكن الأصعب من ذلك كله أن قوات التابعه للحكومة السورية اعتقلت من أصل ما لا يقل عن 215 ألف مواطن سوري أكثر من 9000 طفل (يقل عمرهم عن الـ 18 عام) وعاملتهم بأساليب تعذيب عنيفة جدا ولا تكاد تختلف عن الأساليب التي تعامل بها الكبار في السن كما أنها لا تفرق بينهم في المعتقلات وقد أخبرنا العديد ممن أفرج عنهم أنهم كانوا يسمعون بكاء الأطفال وهم يصرخون نريد أمهاتنا و نريد أن نخرج .

طفل تحت التعذيب:

الطفل قصي درغام 14 عام / دمشق – الصالحية / استشهد تحت التعذيب في سجون النظام بعد إعتقاله منذ 4 أشهر 21-7-2013

الاستنتاجات القانونية :

1. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. باعتبارها استهدفت أطفال و نساء مدنيين .
2. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن الأحداث الموثقة تشكل أيضا جريمة القتل التي هي جريمة ضد الإنسانية. ولقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.

ادانة و تحميل المسؤوليات :

إن كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة . وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية . وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية. وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل و التعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى القائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، و نعتبر كافة أركان الحكومة السورية التي تقود الأجهزة الأمنية و العسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال . وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران و حزب الله مشاركة فعليا بعمليات القتل وتحمل المسؤولية القانونية والقضائية ، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام و الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي و لا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعا كافة ردادات الفعل والنتائج المترتبة عليها و التي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصا من أقرباء الشهداء وذويهم .

التوصيات :

مجلس حقوق الإنسان :

1. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف و لو لساعه واحدة .
2. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد و العشوائي بحق المدنيين .
3. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية .
4. ايلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء و أسر ذوي الضحايا في سوريا .

مجلس الأمن :

1. اتخاذ قرار باحاله كافة المتورطين و المجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية .
2. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف و القتل الممنهج و ارسال رسائل واضحة في ذلك .

الجامعة العربية :

1. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضية القتل المتعمد و العشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.
2. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري و تحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية .